

UKJAES

University of Kirkuk Journal
For Administrative
and Economic Science

ISSN 2222-2995

University of Kirkuk Journal For Administrative
and Economic Science



Ahmed Aso Kurdo & Mahmoud Saraf Jamal Yosuf & Najimaldin Yousif Ibrahim & Yaba Taban Kanba. The role of the internal control and audit system in reducing operational risks An applied study on a sample of the number of commercial banks in Dohuk Governorate. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2023) 13 (2):280-294.

The role of the internal control and audit system in reducing operational risks An applied study on a sample of the number of commercial banks in Dohuk Governorate

Aso Kurdo Ahmed¹, Saraf Jamal Yosuf Mahmoud², Yousif Ibrahim Najmaldin³, Taban Kanba Yaba⁴

⁽¹⁾ Dep. of Business Administration, College of Administration and Economics, Bayan University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq

⁽²⁾ Dep. of Accounting, College of Administration and Economics, Nawroz University, Dohuk, Kurdistan Region, Iraq

⁽³⁾ Accounting Dep., Erbil Administrative Technical Institute, Erbil Technical University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq

⁽⁴⁾ Dep. of Business Administration, Faculty of Management and Economics, Lebanese French University, Erbil, Iraq

¹ aso.ahmed@bnu.edu.iq

² saravzaxoye@yahoo.com

³ Yousif.najmaldin@epu.edu.iq

⁴ Taban.yaba@lfu.edu.krd

Abstract: The research aims at the importance of internal control and operational risks in a sample within the banks of Dohuk Governorate in the Kurdistan region of Iraq and includes the place of application of the research (Al-Rafidain Bank, Al-Rasheed Bank, Kurdistan Bank). The research community represents all (165) individuals working in the surveyed banks, and (165) samples of employees were selected to represent the research sample, and the simple regression coefficient) in analyzing the answers of the respondents, the researchers used the descriptive analytical approach in collecting and analyzing data based on the questionnaire as a main tool for data collection in order to know the correlation and influence between the research variables. The researchers reached a number of conclusions, the most important of which is the reliance on a large percentage of control and internal audit procedures and their follow-up, and the adoption of control procedures that work to correct any deviation, which is the basis for avoiding risks. Also, one of the most important recommendations reached by the research is facing developments, risks and current conditions, monitoring the levels of danger that surround work, and setting appropriate control procedures to control the negative effects of these dangers.

Keywords: The concept of the control system, the concept of internal audit, operational risks.

دور التدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية مع الاستثمارية
دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الاهلية في محافظة دهوك

م.م. ناسو كوردو احمد^١ ، م.م. سراف جمال يوسف محمود^٢ ، م.م. يوسف ابراهيم نجم الدين^٣ ، م.م. تابان كانبي يابه^٤

(^١) قسم الإدارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بيان، أربيل، إقليم كردستان، العراق

(^٢) قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة نوروز، دهوك، إقليم كردستان، العراق

(^٣) قسم محاسبة، معهد التقني الإداري أربيل، جامعة أربيل التقنية، أربيل، إقليم كردستان، العراق

(^٤) قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة اللبنانية الفرنسية، أربيل، العراق

المستخلص: يهدف البحث الى اهمية الرقابة الداخلي والمخاطر التشغيلية في عينة ضمن مصارف محافظة دهوك في اقليم كردستان العراق ويشمل مكان تطبيق البحث (مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، مصرف كردستان). ويمثل مجتمع البحث جميع الأفراد العاملين في المصارف المبحوثة والبالغ عددهم (١٦٥) فرداً، وتم اختيار (١٦٥) عينة من الموظفين لتمثل عينة البحث، اعتمد الباحثون على التقنيات الميسرة في البرنامج الإحصائي (SPSS) لكل من (المتوسط الحسابي، الانحرافات المعيارية، معامل الارتباط، ومعامل الانحدار البسيط) في تحليل إجابات الأفراد المبحوثين استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها معتمداً على استمارة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات بهدف معرفة علاقة الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث. وتوصل الباحثون الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها الاعتماد بنسبة كبيرة على اجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي ومتابعتها وتبني إجراءات رقابية تعمل على تصحيح أي انحراف وهو الاساس في تجنب المخاطر. وايضا من أهم التوصيات التي توصل اليها البحث هي مواجهة التطورات والمخاطر والظروف الراهنة، مراقبة مستويات الخطر التي تحيط بالعمل، وضع الإجراءات الرقابية المناسبة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه الاخطار.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة- التدقيق الداخلي- المخاطر التشغيلية .

Corresponding Author: E-mail: aso.ahmed@bnu.edu.iq

المقدمة

نظرا للتقدم العلمي والتقني في جوانب الحياة ، تحتاج المصارف التي تشمل خدماتها العالم أجمع أن تحمي نفسها من المخاطر التي تتعرض لها من جراء تعاملها المالي المتنوع ، فهي بهذا الجانب ينبغي أن تمتلك نظام رقابي وتدقيقي محكم يتم من خلاله تلافي المخاطرة أو الحد منها ، وبالتالي تقليل الخسائر التي تتعرض لها المصارف الى أقل ما يمكن أو تلافي تلك المخاطر والنجاح منها وبالتالي المحافظة على هذه المصارف ودعمها للقيام بأعمالها وبما يمكنها من تحقيق المنافسة، لقد تطورت الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المصارف التجارية عبر التاريخ سواء على المستوى الفردي (عملاء المصرف) أو على مستوى الاقتصاد الوطني، وتشابكت نشاطاتها إلى خارج حدود البلد، وإن التوسع والتشابك في الخدمات والتطور الكبير في استخدام الوسائل الإلكترونية كبديل للسجلات اليدوية للسيطرة على العمليات المصرفية برزت مخاطر كبيرة تعرضت لها المصارف مثل ضعف الأنظمة الإلكترونية وعمليات الاحتيال والقرصنة المصرفية وعمليات التصدير والاستيراد الصورية وما يرافقها من خسائر كبيرة قد تهدد وجود الكثير من المصارف. ومن هنا لابد التأكيد على أهمية ودور الرقابة والتدقيق الداخلي في حماية المصارف واستمراريتها وذلك من خلال تحديد دور الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية.

أهمية البحث:

يتحدد أهمية البحث باختصار في النقاط التالية

- ١- معرفة نظام التدقيق الداخلي الأكثر استخداما من قبل المصارف التجارية.
- ٢- تحديد الاجراءات الملائمة لدعم جوانب القوة والوقوف على جوانب الضعف في أدائها.
- ٣- تحديد جوانب الضعف في دنظام التدقيق الداخلي.

فرضية البحث:

استنادا الى مشكلة البحث وتساؤلاته يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ١- لا توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين التدقيق الداخلي والحد من المخاطر التشغيلية في المصارف المبحوثة.

اشكالية البحث:

تمثل الرقابة أداة تحقيق مهمة في بيان نقاط الخلل حول آلية الإجراءات المؤسسية من اجل مواجهة الأخطار التي تتعرض لها البنوك والمتمثلة في مخاطر العمليات التشغيلية والنظم التكنولوجية والعوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية ومن ثم فان غياب نظام دقيق للرقابة والتدقيق الداخلي يساعد في زيادة هذه المخاطر وتعرض البنوك الى مخاطر أكبر تحدد عملها ويمكن وتصاغ مشكلة البحث بالسؤال التالي:

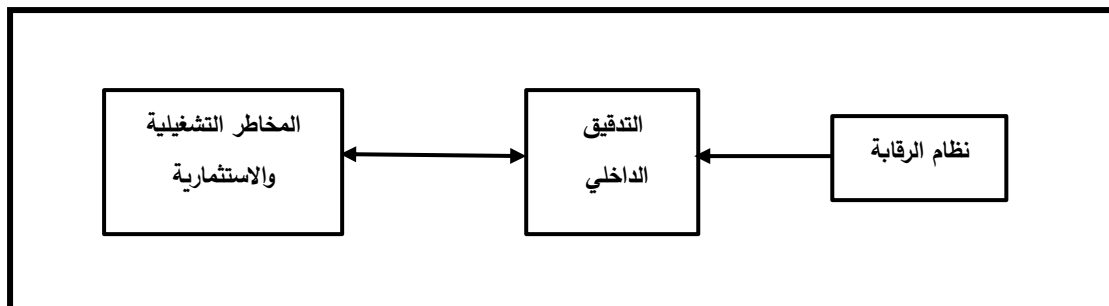
هل الرقابة والتدقيق الداخلي لها دور في تحجيم المخاطر التشغيلية و الاستثمارية؟

أهداف البحث:

ويمكن تحديد أهداف البحث كما يأتي:

١. توضيح أهمية دور الرقابة والتدقيق الداخلي في تقليل المخاطر التشغيلية والاستثمارية.
٢. قياس دور الرقابة والتدقيق الداخلي في تقليل المخاطر التشغيلية والاستثمارية.

حدود البحث:
حدود المكانية: محافظة دهوك، المصارف (الرافدين، الرشيد، كوردستان).
حدود الزمانية: فترة المحددة ٢٠٢٣
حدود البشرية: تشمل عينة البحث العاملين في (مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، مصرف كوردستان).
نموذج البحث:



شكل (١) من اعداد الباحثون

هيكلية البحث:

قسمت هيكلية البحث الى خمس مباحث وهي المبحث الاول يشمل الإطار النظري العام للبحث والمبحث الثاني يحتوي الإطار المفاهيمي يبين من خلاله المفاهيم الأساسية المرتبطة بمفهوم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي، اما المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث والمرتبطة بمفاهيم المخاطر التشغيلية، وتناول المبحث الرابع تحليل النتائج والبيانات اما المبحث الخامس والاخير يحتوي على الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

الجانب النظري

أ- التدقيق الداخلي:

اولاً: مفهوم التدقيق الداخلي

هي عدد من الطرق والوسائل والآليات التي تتبناها ادارة الشركات لأغراض عديدة منها حماية موجودات الشركة وضمان تمسك العاملين بالسياسات والخطط الادارية المستهدفة لتحقيق الاهداف وعلى هذا الاساس لا تقتصر انظمة التدقيق الداخلي على الجوانب المحاسبية المالية بل تشمل ايضا الأنشطة الادارية والفنية.

هي مجموعة الطرق والوسائل والاجراءات التي تتبناها ادارة المؤسسة او الوحدة الاقتصادية لأغراض متعددة منها حماية اصول واموال الوحدة او المؤسسة وضمان تمسك المنتسبين بالسياسات والخطط الادارية المرسومة لتحقيق الاهداف الرئيسية والفرعية وعلى هذا الاساس لا تقتصر انظمة التدقيق الداخلي على الجوانب المحاسبية المالية بل تشمل ايضا النشاط الاداري والفني. وقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين التدقيق الداخلي بأنها: تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف المحافظة على موجوداته وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية للتأكد من دقتها ومدى اعتمادها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية للشركة. ومن جهة أخرى، فإن هذا المفهوم يخدم عملية التدقيق الخارجي وجوانبها. تعد خطة تنظيمية إدارية محاسبية للضبط الداخلي عند استخدام عوامل الانتاج المتاحة لدى الشركة بغية الوصول إلى أعلى معدلات ممكنة من الطاقة الإنتاجية (تغريد سالم، وآخرون، ٢٠٢٢م، ص٧).

لقد عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين التدقيق الداخلي بأنها: تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة. ومن جهة أخرى، فإن هذا التعريف يخدم عملية التدقيق الخارجي وجوانبها. " تعد خطة تنظيمية إدارية محاسبية للضبط الداخلي عند استخدام عوامل الانتاج المتاحة لدى المنشأة وصولاً إلى أعلى معدلات ممكنة من الكفاءة الإنتاجية. (عثمان، ١٩٩٩، ص٩٢)

ثانياً: مكونات التدقيق الداخلي:

تحتوي مكونات التدقيق الداخلي على خمس مكونات أساسية لا بد من اعتمادها ودراستها عند تصميم وتنفيذ أي نظام رقابي حتى يتيح الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق بعض الأهداف الرقابية وهي الاتي: (عثمان، مرجع سابق، ص٩٣)

(بيئة الرقابة ؛ تقييم المخاطر ؛ الأنشطة الرقابية أو إجراءات الرقابة ؛ المعلومات والاتصال ؛ المتابعة ؛ العوامل المكونة لبيئة الرقابة ؛ اداء مجلس الادارة واللجان التابعة له ؛ فلسفة الادارة واسلوب العمل ؛ الهيكل التنظيمي للمنشأة واناطة الصلاحيات والمسؤوليات)

تقييم المخاطر

يهتم هذا المكون بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المنشأة، والتعرف على احتمال حدوثها ومحاولة تخفيض حدة تأثيراتها إلى مستويات مقبولة. (رضوان، ٢٠١٢، ص ١١)

إجراءات الرقابة

تعني كل السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الإدارة إضافة لبيئة الرقابة، لغرض تحقيق الأهداف الخاصة للمنشأة. وتتضمن إجراءات الرقابة المحددة ما يلي: (سلامة، ٢٠١١، ص ١١)

(تقديم التقارير واختبار وتأيد المطابقات؛ فحص الدقة الحسابية للسجلات؛ السيطرة على تطبيقات وبيئة نظم معلومات الحاسوب، مثلاً تأسيس ضوابط على: التغيير في برامج الحاسوب، حرية الوصول إلى ملفات المعلومات؛ حفظ ومراجعة الحسابات الإجمالية وموازن المراجعة؛ الموافقة والرقابة على المستندات؛ مقارنة المعلومات الداخلية مع المصادر الخارجية للمعلومات؛ تحديد حرية الوصول الفعلي المباشر إلى الأصول).

المعلومات والاتصال:

يهتم هذا المكون بتحديد المعلومات الملائمة بغية تحقيق أهداف المنشأة، والحصول عليها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالمنشأة، عن طريق مجموعة من قنوات الاتصال تسمح بتدفق تلك المعلومات وإعداد القوائم المالية أشار المعيار الأمريكي (SAS 78) إلى أن نظم المعلومات الملائمة يهدف إلى خلق الثقة في القوائم المالية، ويتكون من طرق لتحديد وتجميع وتحليل وتصنيف وتسجيل وإشهار معاملات الشركة مع المحافظة على الموجودات والمطلوبات. والاتصال يتضمن فهم واضح للأدوار والمسؤوليات الفردية المتعلقة بالتدقيق الداخلي على القوائم المالية (رضوان، ٢٠١٢، ص ١٢)

المتابعة

يقصد به المتابعة المستمرة والتقييم بشكل دوري لمختلف مكونات نظام التدقيق الداخلي. ويعتمد نطاق التقييم الدوري على نتائج المتابعة المستمرة، والمخاطر ذات الصلة بنظام التدقيق الداخلي. (عبد الله، ٢٠٠٢، ص ٣٤)

وفقاً لنظرية COSO فإن تلك المكونات تعتبر مقاييس يمكن على أساسها تقييم فعالية نظم التدقيق الداخلي، كما أنها تتضمن إرشادات تطبيقية بخصوص العوامل التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند تقييم فعالية نظم التدقيق الداخلي بالمنشآت، وأشار إلى أن ذلك الإرشاد التطبيقي لا يتضمن قائمة شاملة بكل تلك العوامل، وأنه مجرد نقطة بداية، وأن بعض تلك العوامل غير موضوعية بدرجة عالية وتتطلب ممارسة درجة كبيرة من التقدير الشخصي. (الذبيبات، ٢٠٠١، ص ٦٥)

البيئة الرقابية تعد المظلة الواقية للعناصر الأربعة الأخرى للرقابة، حيث أنه من دون البيئة الرقابية لا يمكن تفعيل العناصر الأخرى للرقابة الداخلية مقارنة وتحليل النتائج المالية مع مبالغ الموازنات التقديرية. (الرمحي، ٢٠٠٥، ص ٤٣)

ب: التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي من خلال التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين يتم النظر إلى التدقيق الداخلي على أنه فعل مستقل وموضوعي واستشاري يتم بناءه لتحسين قيمة الشركة ورفع مستوى أدائها وكذلك المساعدة في تنفيذ الأهداف من خلال مدخل منظم لتقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر ورقابة ما فيما يتعلق بتعريف القديم للمعهد ذاته فهو يشير إلى أن التدقيق الداخلي هو وظيفة تقيم مستقلة تبني داخل الشركة لمساعدة أفرادها على القيام بأعمالهم بشكل فاعل وذلك من خلال تزويدهم بالمشورة والمعلومات الخاصة بالفحص أنشطة وهذا تعريف يعبر عن أهم أهداف التدقيق والذي هو (الرقابة فعالة بالكلفة مناسبة) ذات وظيفة التدقيق الداخلي بناء على مفهوم المقيم كانت تشمل الفحص والتقويم ويتم قيام به من خلال مدققون سواء كانوا هيئات أو أشخاص من أجل طمئنة إدارة منشأة على حسن سير العمل وحماية ممتلكات المؤسسة وكذلك تحقيق أهداف الكفاية الانتاجية والإدارية وضمان الالتزام سياسية (رضوان ، ٢٠١٢، ص ٢)

ويمكن تعريف التدقيق على أنه مجمل الأنشطة الداخلية المستقلة والتي تهدف من خلالها المنظمة إلى تفعيل عمليات الرقابية من خلال تدقيق العمليات المحاسبية سواء قبل أو بعد التنفيذ وفي نهاية القرن ١٩ حدث تطور في وظيفة التدقيق الداخلي من خلال نظام التقييم لمساعدة الإدارة في أحكامها على اليات التنفيذ للأنشطة داخل المنظمة، وأيضاً تم تأسيس معهد المدققين الداخليين عام ١٩٤١ من أجل رفع مستوى الوظائف في (USA) حيث أصبح هدف المدقق الداخلي هو خفض كلفة المدقق الخارجي ويمكن تميز وظيفة التدقيق الداخلي بما يلي:

(الفحص (Examining)؛ التقييم (Evaluation)) ووظيفة الفحص تحدد طبيعة التدقيق الداخلي أما الوظيفة التقييم فتتمثل التطور في تدقيق داخلي (باعيس، ١٩٩١، ص ٣)

ثالثاً: اصناف تدقيق الداخلي

يصنف التدقيق الداخلي من خلال الزاوية التي يتم النظر إليها وهذا تنوع لا علاقة له بالجمهور التدقيق ويضاف التدقيق إلى

١ - من حيث النطاق: يمكن تقسيمه إلى

أ- التدقيق الكامل

ويعرف بأنه قيام المدقق بالفحص للسجلات والقيود والمستندات في المنظمة من أجل الوصول إلى رأي تقني حول صحة القوائم المالية، وهذا نوع هو سائد عندما كان هنالك صفر في حجم المشروعات وقلة في عملياتها، ولكن بعد نشوء صناعات الكبيرة

والمؤسسات العملاقة والمساهمة أصبح من غير المجدي قيام المدقق بالتدقيق صحيح العمليات وسجلات ، كما ان اتباع اساليب العينات والاختبارات زاد من اهتمام المؤسسات بأنظمة التدقيق الداخلي ، اذ ان عدد الاختبارات يعتمد على قوة نظام التدقيق الداخلي وتزداد الاختبارات كلما ضعف هذا النظام والعكس الصحيح

ب - التدقيق الجزئي:

ويقصد به قيام المدقق بتدقيق بعض الانشطة كتدقيق المشتريات او المبيعات او المصروفات او النقدية او جرد المخزون وهنا يقتصر رأي المدقق على ما حدد له من موضوعات. وفي هذه النوع من التدقيق تكون حرية المدقق محدد بما كلف به من موضوعات محددة مسبقا، ويفضل أن يحصل المدقق على كتاب رسمي موجود له ومكلف بمهمة محددة، يحدد به نطاق عملية التدقيق خوفا من أن ينسب اليه أي إهمال خارج نطاق ما كلف به، وبذلك يحمي نفسه، وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاف بين كلا النوعين من التدقيق هو في نطاق عملية التدقيق فقط . (سرايا، ٢٠٠٧، ص ٣٤)

٢ - من حيث طبيعة الاشخاص القائمين بالتدقيق: وينقسم الى

أ - التدقيق الداخلي

يقوم به اشخاص او هيئة او مدققون تابعون للمنشأة وذلك لأجل الاطمئنان من قبل ادارة المنشأة أول بأول على حسن سير العمل وحماية أموال المنشأة ولتحقيق اهداف الادارة في أكبر كفاية انتاجية وإدارية ممكنة وتشجيع الالتزام بالسياسات الادارية. (عبد الله، ٢٠٠٧، ص ٧٦)

ب - التدقيق الخارجي

يقوم به أشخاص من خارج المنشأة ليست لهم أية علاقة وظيفية او مصلحة مادية مع المنشأة ويطلق على هذا النوع التدقيق المحايد او المستقل. ان الغرض الأساسي من هذا النوع من التدقيق اعطاء رأي في محايد حول عدالة تصوير الميزانية والحسابات الختامية لنتائج الأعمال عن الفترة المالية المعنية، وفي حالة وجود نظام تدقيق داخلي سليم فانه لا يغني عن التدقيق الخارجي وذلك لانعدام الحياد والاستقلال في التدقيق الداخلي. (مصدر)

٣ - من حيث درجة الالتزام بالتدقيق: وينقسم الى

أ - التدقيق الإلزامي

أي وجود نص قانوني يلزم الشركة القيام بالتدقيق ونجد ذلك واضحا في العراق وفق نص قانون الشركات العراقي حيث تخضع حسابات الشركة المختلطة إلى رقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية. اما حسابات الشركة الخاصة فتراقب وتدقق من قبل مراقب الحسابات المعين من قبل الهيئة العامة للشركة كما صدر القانون آخر وتضمن انشاء ديوان الرقابة المالية للرقابة على أعمال دوائر القطاع الاشتراكي والمختلط والشركات المسجلة في العراق والتي تساهم الدولة أو القطاع الاشتراكي في رأسمالها او ادارتها والنفقات والاتحادات والجمعيات والجهات الأخرى ذات النفع العام وأحيانا يطلق على هذا النوع من التدقيق بالتدقيق القانوني. (السبوع، ٢٠١١، ص ٧٣)

ب - التدقيق الاختياري

وهو القيام بعملية التدقيق دون وجود نص ملزم لذلك، وهذه تتوقف على رغبة أصحاب المنشأة او الادارة، ونجد أن التدقيق في البداية كان اختياري الا انه بعد فترة أصبح الزامية حيث نجد أن القائمين على ادارة اقتصاد البلد وجدوا ضرورة توفير عنصر التدقيق الخارجي المحايد. (الذبيات، ٢٠١٠، ص ٣٢)

رابعاً: اهداف التدقيق الداخلي

الهدف من التدقيق الداخلي طبقا لما ورد في بيان مسؤوليات المراجعة الداخلية الذي أصدره مجمع المراجعين بالولايات المتحدة هو " معاونة جميع أعضاء الإدارة العليا في الإجراء الفعلي لمسؤولياتهم عن طريق تزويدهم بتحليلات وتقييم وتوصيات وتعليقات مرتبطة بالأنشطة التي تناولتها المراجعة وينبغي أن لا يقف دور التدقيق الداخلي موقف الجمود بل يجب أن يتطور مع الزمن لينسجم مع أهداف التدقيق الداخلي والتغيرات التي تطرأ على نشاط المنشأة، فقد حدد (<http://library.iugaza.edu>) كما يلي:

١. فحص ودراسة وتحليل أنظمة التدقيق الداخلي والضبط الداخلي وتقييم مدى كفاءتها وفعاليتها

٢. التحقق من وجود أصول المنشأة وصحة تقيدها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها.

٣. مراجعة الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرار حدوثها مستقبلا.

٤. التحقق من صحة البيانات الحسابية الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير التي تعدها

٥. الإدارات المختلفة والإدارة العليا.

٦. تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة.

٧. إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل.

٨. التحقق من مدى مراعاة السياسات الموضوعية والالتزام بالخطط والإجراءات المرسومة.

٩. تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات الأعضاء الإدارة (المصدر نفسه)

في حين حددها آخرون كما يلي (السوافيري وآخرون، ٢٠٠٢، ص ٤٦)

١- هدف الحماية:

إن دور المدقق الداخلي في ذلك يتمثل في القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعية مسبقاً لكل من (سياسة الشركة، الإجراءات المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، سجلات المنشأة، أنشطة التشغيل).

٢- هدف البناء:

ويعني هذا الهدف اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة وعلى ذلك يقوم المدقق الداخلي بالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية بما يأتي:

- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعية.
 - التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول.
- وقد أضاف (بكري، ٢٠٠٥، ص ١١٩) هدفين آخرين هدفي الحماية والبناء وهما:

أ. هدف الشراكة

من أجل تحقيق الأهداف السابقة يجب على المدقق الداخلي أن يبني بينه وبين العاملين في المنظمة شراكة حقيقية يضمن من خلالها تدليل العقبات التي قد تنشأ لأسباب سلوكية ونفسية عند هؤلاء العاملين.

ب. هدف خلق قيمة مضافة

وهو قدرة المراجعة الداخلية على إضافة القيمة للمنشأة بتحقيق العائد النهائي للاستثمار في المنشأة وأن فعالية التدقيق الداخلي في خلق القيمة المضافة تتوقف على أمرين: (الخطيب، ٢٠١٠، ص ٦٣)

الأول: ضرورة توافر الفهم المشترك لدى المدققين الداخليين والأطراف المستفيدة من خدماتهم لكيفية جعل المراجعة الداخلية نشاطاً مضيفاً للقيمة، حيث أن الفشل في الوصول لهذا الفهم قد يعكس الوضع ويجعلها حجر عثرة في طريق تحقيق الأهداف التنظيمية.

الثاني: هو النظر لوظيفة المراجعة الداخلية في ضوء سلسلة القيمة والأطراف المستفيدة من تلك القيمة.

خامساً: واجبات المدقق الداخلي

ويمكن تلخيص واجبات المدقق الداخلي فيما يلي (دهمش، ١٩٩٤، ص ٢٠٣)

١. تدقيق حسابات المنشأة وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية.
٢. تزويد الإدارة العليا بمعلومات حول دقة وفعالية نظام التدقيق الداخلي.
٣. تزويد الإدارة العليا بمعلومات حول كيفية إنجاز الأعمال في المنشأة وجودتها.
٤. دراسة وتقييم نظام التدقيق الداخلي.
٥. المساعدة في تصميم وتطبيق إجراءات نظام التدقيق الداخلي لتحقيق الأهداف المنوطة منها.
٦. تقديم الاقتراحات والإرشادات اللازمة لتحسين إجراءات نظام التدقيق الداخلي.
٧. القيام بأعباء التدقيق الشامل لتلبية حاجة الإدارة، ويشمل تدقيق الالتزامات المالية والكفاءة والفعالية

سادساً: صفات المدقق الداخلي الشخصية

حدد معهد المدققين الداخليين المواصفات الواجب توافرها في المدقق الداخلي حيث وضعت أربعة قواعد عامة يندرج في إطارها مجموعة من الجزئيات وهي كما يلي (النونو، ٢٠٠٩، ص ٤٦):

١- النزاهة

وتعني وجوب أن يتحلى المدققين الداخليين بالنزاهة في أداء عملهم مما يؤسس للثقة في أعمالهم والاعتماد عليها ويندرج تحت هذا البند القواعد السلوكية التالية :-

(الأمانة والموضوعية والاجتهاد حيث يجب على المدقق الداخلي أن يتسموا بالأمانة والموضوعية والحرص في أداء واجباتهم ومسئولياتهم؛ الالتزام بالقانون والكشف عن كل ما يخالف القانون ويسيء للمهنة؛ عدم إهمال أي سلوكيات تسأل إلى المنظمة؛ العمل على تحقيق الأهداف للمنظمة).

٢- الكفاءة

من الضروري أن يقوم المدققين الداخليين باستخدام المهارات والمعرفة أثناء تقديم الخدمات ويتحقق ذلك من الطرف: (حصر تقديم الخدمات بالأشخاص ذوي المعرفة والمهارات؛ استخدام معايير التدقيق الدولية من أداء العمل؛ رفع جودة مهاراتهم بشكل مستمر).

٣- الموضوعية

من ضروري انتهاز الموضوعية في جمع وتدقيق الأدلة وتقديم التقارير والمعلومات في العمل وعدم ضعف للأهواء الشخصية

٤- السرية

من الضروري الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والمعلومات التي تخص المنظمة وعدم كشف عن المعلومات السرية إلا من خلال إجراءات خاصة وصارمة ومن الضروري الحذر عند استخدام المعلومات المكتسبة أثناء الواجب

سابعا: العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي

هنالك خلط بين المفهومين حيث ان تدقيق داخلي يركز على تقييم ادارة مخاطر بينما التدقيق الداخلي تشمل الاجراءات بعد وقبل العملية وذلك من اجل تحديد مخاطر اي ان التدقيق الداخلي هو جزء من الرقابة الداخلية. (الحسنة، ٢٠١٥، ص٤٥)

الشكل (٢) العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي



الشكل من اعداد الباحثين

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي للمخاطر

اولا: مفهوم الخطر

تتعرض المصارف، على اختلاف انواعها الى العديد من المخاطر، والتي تؤثر في ادائها ونشاطها، فالهدف الاساس لإدارة اي مصرف هو تعظيم ثروة المالكين من حملة الاسهم من خلال تعظيم قيمتها السوقية (عبد العال، ١٩٩٩، ص ١٧)

واخر قد قام بتعريفه بأنه احتمال عدم سداد القرض او تحول التزام القرض الذي قدمه البنك للغير ضمانا لعملية الى التزام حقيقي (كالاتمادات المستندية او خطاب ضمان)، وفي البنك نيابة عن عملية (عبد الحميد، ٢٠١٦، ص ٢٥٣)

ثانيا: تصنيفات المخاطر في البنوك

تصنيفات المخاطر المصرفية يصنف المخاطر التي يتعرض لها المصارف الى عدة تصنيفات

١- مخاطر السوق:

مخاطرة السوق هي مخاطرة الانحرافات السابقة لقيمة مراقبة تحركات السوق (Marked – to Marked) لمنظمة التداول اثناء الفترة المطلوبة لتصنيف المعاملات. ويقوم تقييم المخاطرة السوقية على عدم استقرار مؤشرات السوق: اسعار الفائدة، مؤشرات بورصات الاسهم، واسعار الصرف.

٢- مخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات

مخاطرة القدرة على الدفع او الوفاء بالتزامات هي مخاطرة عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة كافة انواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح، وذلك فان مخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات هي مخاطرة عجز البنك عن السداد وهي مطابقة ايضا للمخاطرة الائتمانية المتكبرة بواسطة الاطراف المقابلة للبنك (عيسى، ٢٠٠٩، ص ٨١).

٣- مخاطر حيادية

او مخاطر الدولة وهذه مخاطر غير نطاقية، تتعلق بالحالة الاقتصادية للدولة ولا علاقة العملاء المصرف بها. (فتاح وفريدة، ٢٠٠٧، ص ٢٨)

٤- مخاطر الاخطار والتبليغ:

لضمان سلامة تنفيذ موافقة بالقرار الائتماني يجب ان يتم ابلاغ بشقية الداخلي (اقسام وادارات المصرف) والخارجي (الزبون على جميع شروط عقد منح الائتمان بوضوح تام دون اعمال اي شرط وذلك بخضوع الابلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي (زايد، ٢٠٠٦، ص ٣٥)

٥- مخاطر التشغيل:-

ان معنى مخاطر التشغيل هو احتمالية التعرض لخسارة بسبب عدم كفاءة او فشل عمليات او فشل موظفين او فشل الانظمة والتي غالبا تحدث نتيجة مؤشرات الخارجية وتنقسم هذه المخاطر الى داخلية وخارجية.

أ- مخاطر التشغيل الداخلية:

هي نوع من الاعمال غير صحيحة التي يكون سببها ثقافة خاطئة مثل: (همش، ١٩٩٤، ص ٢٠٤)

(ضعف كفاءة العاملين وتراجع مستوى علاقاتهم مع زبائن؛ عدم وجود امان تكنولوجياي؛ اخطاء عمليات؛ عدم تطبيق تعليمات البنك الداخلية؛ عدم تدقيق الخطأ للعمليات المصرفية؛ الاحتيال المالي (الاختلاس) التي يمكن ان تنتج عن تواطؤ الموظفين واطنائهم؛ تأخير عمليات الدفع الصادرة والواردة)

ب- مخاطر تشغيل خارجية

(مخاطر الكوارث الطبيعية؛ الدمار المرافق لعدم الاستقرار البشري؛ الفساد المالي والإداري) على العموم تعرف المخاطر التشغيلية أنها أي نوع من مخاطر أخرى التي ليس لها علاقة بالمخاطر السوق والائتمان كما يمكن تعريف على أنها مخاطر ناتجة عن أخفاقات في العمليات الداخلية أو في الأنظمة أو فشل الأشخاص والتي ترتبط بالعوامل الخارجية وتعرفها لجنة بازل في أنها المخاطر التي تتسبب بخسائر تنشأ عن فشل العمليات الداخلية أو العنصري بشري أو فشل الأنظمة وكذلك المخاطر القانونية ولكن هذا تعريف يستبعد المخاطر الاستراتيجية والتنظيمية والمتعلقة بالسمعة ولا يعد الاحتفاظ بالرؤوس الأموال خيار لمواجهة الخسائر في إطار تعريف بازل.

انواع المخاطر التشغيلية:

في ضوء لجنة بازل تأخذ مخاطر تشغيلية مسميات ومعاني عدة في القطاع المصرفي لهذا يجب على البنوك ان تعتمد على تعاريف خاصة بها للمخاطر تشغيلية من اجل مساعدتها على تجنب المخاطر ذات الخسائر الكبيرة والآتي توضيح لأنواع المخاطر التشغيلية:

أ – مخاطر تنفيذ وإدارة عمليات: -

ترتبط هذه فقرة باحتمالية التعامل الخطأ مع حسابات العملاء والعمليات اليومية ومثال على ذلك اخطاء ادخال البيانات او وصول البيانات من اشخاص غير مصرح لهم او خسائر بالسبب الاعمال او اتلاف الاصول العائدة للعملاء

ب – مخاطر عنصر البشري: -

وهي الخسائر التي تحدث بالسبب الموظفين والتي غالباً يكون من غير قصد ايضاً تشمل الاعمال الغش او اساءة استعمال السلطات او صلاحيات او تحايل على اللوائح التنظيمية ومن امثلة عليها الاختلاس المالي، تقديم تقارير خاطئة اساءة التعامل مع بيانات عملاء السرية، الرشاوي، التهرب من ضريبة معالجة الخاطئة.

ج – الانظمة الآلية والاتصالات:

وهذا نوع من خسائر يحدث نتيجة فشل الانظمة الاتصالات او الانظمة تكنولوجيا المعلومات وتشمل اخطاء معدات اتصالات، الاخطاء برمجية، الفايروسات التي تصيب الحاسبات.

د – مخاطر الاحداث المرتبطة بالبيئة الخارجية:

هو نوع من خسائر يحدث بالسبب سلوك طرف ثالث على سبيل المثال الاحتيال من خارج او تغيير قوانين لغير صالح من المصرف ومن امثالها تزويد العملات الفرضة الالكترونية، الاحتيال على بطاقات الائتمان، كوارث طبيعية ... الخ (البكري، ١٩٩٤، ص ٢١ – ٢٤)

فيما يلي القواعد والعناصر الرئيسية الخمسة لإدارة المخاطر:

- ١- مسؤولية مجلس الادارة العليا: يتم وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر من قبل الادارة العليا، ويتم اعتمادها وقرارها من قبل مجلس الادارة، وبحيث تشمل هذه السياسات امورا رئيسية هامة، هي تعرف المخاطر وتحديد قياستها ورقابتها وذلك بهدف التأكد من ان العملية قبول المخاطر تتماشى مع توقعات المساهمين والمالكين واستراتيجية المصرف - هذا بالإضافة الى التزام بتعليمات الجهات الرقابية (الإشرافية) وضرورة وجود مؤسسة تواجه المخاطر.
- ٢- إطار عملية ادارة المخاطر على المصرف ان يحدد الإطار الذي سيتم من خلاله ادارة المخاطر بما يضمن تحقيق الفعالية والشمولية لهذه العملية، على الادارة ان يتوفر الموارد البشرية والمالية اللازمة لتفعيل هذه المهمة.
- ٣- تكامل الى ضمان وتحديد فهم طبيعة العلاقات التبادلية بين المخاطر المختلفة في المصرف، حيث لا يمكن تقييم اثر خطر معين بمعزل عن بقية المخاطر الاخرى ذات العلاقة بالعمل المصرف.
- ٤- استقلالية المراجعة: على الجهة التي تتولى ادارة المخاطر ان تتمتع بالاستقلالية ويجب ان تكون لديها الصلاحيات والخبرات الكافية واللازمة لتمكينها من عملية تقييم المخاطر وبالتالي الخروج بتوصيات من شأنها الوصول الى معالجة جيدة للمشاكل التي يعاني فيها المصرف في مجال المخاطر بكافة انواعها
- ٥- قياس المخاطر وتقسيمها: على المصارف ان تعمل على تقييم كافة المخاطر لديها باستمرار ويفضل ان تشمل عملية التقييم على تحليل كمي ما أمكن ذلك، كما يجب ان تظهر عملية التقييم نتائج الاحداث ذات الاثر الايجابي وذات الاثر السلبي. (مهند حنان قولا، ٢٠٠٩، ص ١١٩ – ١٢١)

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي مقدمة

يشتمل هذا الفصل على منهج البحث وأداة البحث ومجتمع البحث وعينة البحث وصدق الأداة وثبات الأداة وإجراءات البحث ومتغيرات البحث والمعالجة الإحصائية.

سيقوم الباحثون من خلال هذا الفصل بعرض الطرق والإجراءات التي تم إتباعها من أجل الوصول للنتائج النهائية للبحث.

منهج البحث

اتبع الباحثون المنهج (الوصفي) الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ليصفها وصفاً دقيقاً ويوضح خصائصها وأسبابها.

أداة البحث:

استخدم الباحثون أداة للكشف عن دور التدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية مع الاستثمارية في ثلاث مصارف في محافظة دهوك في إقليم كردستان العراق (الرافدين، الرشيد، كردستان). تمثلت في الاستبيان لهدف الإجابة عن هذه البحث وقد تم إعداد فقرات الاستبيان والتي تكونت من (١١) فقرة.

وتتألف الاستبانة من قسمين: القسم الأول ويشتمل على البيانات الأساسية وهي:

القسم الاول:

متغير الجنس (ويشمل: ذكر، أنثى)، ومتغير (العمر ويشمل من ٢٠ الى ٣٠ سنة ومن ٣١ ومن ٤٠ ومن ٤١ الى ٥٠ ومن هو أكبر من ٥٠) ومتغير المؤهل العلمي (ويشمل: دراسات عليا، بكالوريوس، دبلوم) ومتغير العنوان الوظيفي (ويشمل: مسؤول خدمة العملاء، مدقق داخلي، رئيس قسم، مراقب مساعد مدير، مدير فرع، أخرى).

والقسم الثاني:

ويشتمل دور التدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية مع الاستثمارية في ثلاث مصارف (الرافدين، الرشيد، كردستان) في محافظة دهوك في إقليم كردستان العراق.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من الموظفين والعاملين في ثلاث مصارف (الرافدين، الرشيد، كردستان) في محافظة دهوك في إقليم كردستان العراق.

عينة البحث:

لقد اختار الباحثون عينة البحث بالطريقة العشوائية من المجتمع السابق ذكره.

حيث بلغ حجمها (١٥) موزعين على متغيرات هذا البحث وفيما يلي وصفاً لخصائص العينة

أولاً: وصف العينة المختارة والافراد المبحوثين

جدول (١): وصف للأفراد المبحوثين

عدد التكرارات ونسبتها		جنس المبحوثين و اعمارهم		
النسبة المئوية	العدد			
٦٧ %	٢٧	ذكر	الجنس	١
٣٣ %	١٣	انثى		
٥٢,٥ %	٢١	٣٠ – ٢٠	العمر	٢
٢٧,٥ %	١١	٤٠ – ٣١		
٧,٥ %	٣	٥٠ – ٤١		
١٢,٥ %	٥	أكثر من ٥٠		
١٢,٥ %	٥	دبلوم	المؤهل العلمي	٣

٧٧,٥ %	٣١	بكالوريوس	العنوان الوظيفي	٤
٢٢,٥ %	٩	شهادة عليا		
١ %	٤	مسؤول خدمة العملاء		
١٧,٥ %	٧	مدقق داخلي		
٤٠ %	١٦	رئيس قسم		
٢,٥ %	١	مراقب (مساعد مدير)		
١٠ %	٤	مدير فرع		
٢٠ %	٨	اخرى		

ومن خلال المعروض في الجدول أعلاه نلاحظ من خلال اجابات افراد عينة الدراسة في المصارف المدروسة بان ٦٧% هم من جنس الذكور في حين أن ٣٣% تمثل جنس الاناث ، وقد كان معظم الأفراد عينة الدراسة في حدود الفئة العمرية ٢٠-٣٠ وشكلوا نسبة ٥٢,٥% أما الفئة العمرية ٣١-٤٠ فقد شكلت ما نسبته ٢٧,٥% وقد سجلت الفئة العمرية ٤١-٥٠ نسبته ٧,٥% وفي حين كانت نسبة الفئة العمرية للأفراد الذين تجاوزوا العمر الخمسين هي ١٢,٥ % ، أما المؤهلات العلمية فان اغلب الأفراد كانوا من حملة شهادة البكالوريوس وسجلوا نسبته ٦٥ % اما نسبة حملة شهادة الدبلوم فهي ١٢,٥ % اما حملة الشهادات العليا فكانت نسبتهم ٢٢,٥ %، وبالاتقال الى العنوان الوظيفي فقد كانت معظم افراد عينة الدراسة يشغلون منصب رئيس قسم وبلغت نسبتهم ٤٠ % اما منصب مسؤول (خدمة العملاء) فقد سجل نسبة ١٠ % في حين ان منصب (المدقق الداخلي) بلغ نسبة ١٧,٥ % اما منصب (مساعد المدير) فسجلوا نسبة ٢,٥% في حين أن منصب (مدير فرع) هو والمناصب الاخرى شكلت ما نسبته ٢٠ % .

أما فيما يخص المصارف عينة الدراسة فتم توزيع الاستبانات على ثلاثة مصارف وهي:

١. مصرف الرافدين (داسنيا) : حيث أن المصرف تأسس بموجب القانون المرقم (٣٣) لسنة ١٩٤١ وبدأ بالعمل في ١٩/٥/١٩٤١ برصيد رأسمال بلغ (٥٠) خمسون ألف دينار ، حيث عمل المصرف بمراحل متعددة تاريخيا تمثلت أولا بتواجده كأول مصرف محلي يعمل في الصيرفة التجارية بين عدد من المصارف الأجنبية ، وبدأ بالتوسع التدريجي ومر بمراحل دمج متعددة بدأ من عام ١٩٦٤ شملت المصارف التجارية التي كانت تعمل في العراق اذ تم دمجها مع مصرف الرافدين الذي كان المصرف التجاري الوحيد في العراق ، حيث استمر يعمل منذ ١٩٧٤ بمفرده في ميدان الصيرفة وحتى عام ١٩٨٨ الذي شهد تأسيس مصرف حكومي آخر.

٢. مصرف الرشيد (فرع كاره): تأسس هذا المصرف بموجب القانون المرقم (٥٢) لسنة ١٩٨٨ حيث وفقا لقانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وبتاريخ ١٢/٤/٢٠٠١ قدر رأس مال المصرف (٢) مليار دينار عراقي، ويهدف مصرف الرشيد المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي..

٣. مصرف كوردستان: بعد أن حصل المصرف على إجازة مزاولة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة ٨٥٧ والمؤرخة في ٢٩/٥/٢٠٠٥ بدأت الإدارة العامة وفرعها الرئيسي بمزاولة أعمالها في أربيل بتاريخ ١٦/٨/٢٠٠٥. ثم بعد ذلك تم افتتاح فرع ثاني في بغداد بتاريخ ١١/٩/٢٠٠٥، وفرع ثالث في دهوك في ١/٥/٢٠٠٧ اما فرع السليمانية فقد افتتح في ٢١/٤/٢٠٠٨ وبأشهر أعماله المصرفية الشاملة، كما ورد ذلك في عقد التأسيس والنظام الداخلي للمصرف.

المبحث الرابع

تحليل النتائج

أولا- ثبات الأداة:

من أجل التحقيق من مدى ثبات أداة الدراسة فقد قام الباحثون بالعمل على استخراج معامل الثبات للأداة (كرو نباخ ألفا) وذلك على جميع أفراد عينة البحث البالغ حجمها (١٦٥) حيث بلغ معامل الثبات (كرو نباخ ألفا): ٩٧,٣ %، وتعتبر هذه القيمة عن درجة عالية من الثبات مما يعكس ثبات إجابات المبحوثين، وهذا بدوره يدل على القدرة العالية لأداة البحث على قياس ما صممت من أجله.

Reliability Statistics	
N of Items	Cronbach's Alpha
١٦٥	.973

الجدول من اعداد الباحثين

ثانيا- إجراء البحث:

لقد قام الباحثون من أجل الخروج بموضوع البحث إلى حيز الوجود. بالإجراءات البحثية التالية:

١. تحديد الموضوع ومشكلته ومصطلحاته.
٢. إعداد استبانة وذلك للتعرف على دور التدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية مع الاستثمارية في المصارف في محافظة دهوك، توزيع الاستبانة على أفراد عين البحث وجمعها مباشرة.
٣. جمع الاستبانة وتحليلها على الحاسوب واستخراج النتائج وتحليلها.

ثالثاً- متغيرات البحث:

تشمل هذه الدراسة على مجموعة المتغيرات:

أولاً. المتغيرات الديمغرافية:

متغير الجنس (ويشمل: ذكر، أنثى)، ومتغير (العمر ويشمل من ٢٠ الى ٣٠ سنة ومن ٣١ ومن ٤٠ ومن ٤١ الى ٥٠ ومن هو أكبر من ٥٠) ومتغير المؤهل العلمي (ويشمل: دراسات عليا، بكالوريوس، دبلوم) ومتغير العنوان الوظيفي (ويشمل: مسؤول خدمة العملاء، مدقق داخلي، رئيس قسم، مراقب مساعد مدير، مدير فرع، أخرى).

ثانياً. المتغيرات المستقلة والتابعة للبيانات العامة: يتمثل في دور التدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية مع الاستثمارية في المصارف في محافظة دهوك في إقليم كردستان.

رابعاً- المعالجة الإحصائية:

عولجت البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة باستخدام جهاز الحاسب الآلي بواسطة برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) الذي تم من خلاله استخراج النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل التوصل إلى نتائج الدراسة.

خامساً- تصحيح الأداة:

لقد تم اعتماد التوزيع التالي في عملية تصحيح أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي. في هذا الجزء من البحث سوف يتم التحقق من مدى صحة فرضية البحث القائلة (هنالك دور حقيقي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية) وتم الاعتماد على التكرارات والنسب والمتوسطات لاختبار الفرضية وقسمت الاجابات الى مستويات ثلاثة وهي منخفضة ومحيدة وعالية وكما في الجدول رقم ٢.

جدول (٢): ثانياً: اجابات العينة المبحوثة

ت	فقرات الاسئلة	الوسط الحسابي					
		عالية		محيدة		منخفضة	
		ع	%	ع	%	ع	%
١	هنالك اعتماد كبير للمصرف على عمليات الرقابة والتدقيق الداخلي	٣٤	٨٥%	٤	١٠%	٢	٥%
٢	تحاول ادارة مصرف بتأهيل الموظفين ورفع قدراتهم في نطاق رقابة والتدقيق باستمرار	٢٨	٧٠%	٧	١٧,٥%	٥	١٢,٥%
٣	هنالك تنسيق بين قسمي ادارة مخاطر والتدقيق الداخلي من خلال تبادل معلومات وخصوصاً حول مخاطر التشغيلية	٢٥	٦٢,٥%	١٢	٣٠%	٣	٧,٥%
٤	ليس هنالك قدرة لإدارة مصرف على التقليل من مخاطر التشغيلية إذا لم تستخدم اجراءات رقابة والتدقيق الداخلي	٣٧	٩٢,٥%	٣	٧,٥%	-	-
٥	يعمل التدقيق على تقييم احتمالية حصول التزوير أو الاحتيال	٣٣	٨٢,٥%	٤	١٠%	٣	٧,٥%
٦	من اجل تقييم كفاية راس مال يعمل المدقق الداخلي على التأكد الاجراءات الداخلية لقياس المخاطر	٣٢	٨٠%	٨	٢٠%	-	-
٧	يعمل المدقق الداخلي على قياس قوة المخاطر المقبولة من قبل ادارة	٣١	٧٧,٥%	٧	١٧,٥%	٢	٥%
٨	هنالك استجابة من وحدات المصرف لملاحظات المدقق الداخلي حول المخاطر التي يحتمل أن تتعرض لها	٢٤	٦٠%	١٤	٣٥%	٢	٥%
٩	ان عملية تحديد المخالفات القانونية تتم من قبل الموظفين بالمساعدة المدقق الداخلي	٢٩	٧٢,٥%	٧	١٧,٥%	٤	١٠%
١٠	هنالك عملية لإعادة نظر في خطط التدقيق والرقابة كل ستة (٦) أشهر	٣١	٧٧,٥%	٦	١٥%	٣	٧,٥%
١١	يعرف المدقق الداخلي أبعاد المخاطر المصرفية وضرورة تطوير أنظمة رقابة	٢٨	٦٩%	١٠	٢٥%	٢	٥%

١. من خلال معطيات الجدول تحليل نتائج الدراسة فإن ٨٥ % يرون بأن هنالك اعتماد بشكل كبير من قبل المصارف على عمليات الرقابة والتدقيق الداخلي إذ بلغ الوسط الحسابي ٢,٨ وهذا يعني اعتمادا كبيرا من قبل المصارف على مثل هذه الاجراءات.
٢. يلاحظ بأن نسبة ٧٠ % يرون بان المصارف اهتمت بتحسين قدرات الموظفين في مجال الرقابة والتدقيق الداخلي باستمرار إذ بلغ المتوسط ٢,٦ وهذا يعني اهتماما كبيرا للمصارف بتطوير قدرات موظفيها في الرقابة والتدقيق الداخليين.
٣. وأن نسبة ٦٢,٥ % يرى ان هنالك تعاون بين قسمي ادارة المخاطر والتدقيق الداخلي في تبادل المعلومات لتحسين ادارة المخاطر، إذ بلغ المتوسط هنا ٢,٥ وهذا يؤكد وجود التعاون بين القسمين.
٤. تؤيد نسبة ٩٢,٥ % من افراد العينة ان ادارة المصرف ليس لها قابلية تحجيم المخاطر التشغيلية من دون اعتماد اجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي إذ بلغ المتوسط هنا (٢,٩) وهذا يعني قناعة المبحوثين بهذه الاجراءات.
٥. ترى نسبة ٨٢% ان التدقيق يساعد بتقليل احتمالات وقوع التزوير والاحتيال إذ بلغ الوسط الحسابي ٢,٧ وهذا يعني ثقة المبحوثين بدور مثل هذه الإجراءات في تقليل احتمالات التزوير والاحتيال.
٦. يؤكد الجدول ان نسبة ٨٠ % يؤيدون قدرة المدقق الداخلي على التأكد من فعالية اجراءات المصارف الداخلية في قياس المخاطر التشغيلية وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٨).
٧. ترى نسبة ٧٧,٥ % ان المدقق الداخلي يعمل على تحديد مستوى المخاطر المقبولة من الادارة إذ بلغ المتوسط ٢,٧ وهذا يعني توفر هذه السمة في مهام المدقق الداخلي.
٨. ان نسبة ٦٠ % يرون ملاحظات المدقق الداخلي عن المخاطر تولد ردود فعل ايجابية عند وحدات المصرف وبلغ المتوسط ٢,٥، مما يعني وجود هذه الخاصية بدرجة جيدة.
٩. يؤكد الجدول ان نسبة ٧٢,٥ % يؤيدون رصد مخالفات قانونية من قبل الموظفين بمساعدة المدقق الداخلي إذ بلغ الوسط الحسابي ٢,٦، مما يؤكد على اهمية دور المدقق الداخلي في رصد هذه المخالفات.
١٠. ويرى ٧٧,٥ % ان المدقق الداخلي يمكن ان يقيم الخدمات الجديدة المزعم اقامتها، من خلال التعرف على مخاطرها وبلغ المتوسط الحسابي ٢,٧ ما يعني توفر هذه الخاصية بدرجة عالية.
١١. ويلاحظ اخيرا ان نسبة ٦٩% يرون بانه غالبا ما يتم إعادة النظر في الخطط المتعلقة بالرقابة والتدقيق الداخلي كل ستة أشهر من اجل التوصل الى تقييم واضح لإجراءات الرقابة وتحديد مخاطر التشغيل وبلغ المتوسط ٢,٦. ما يعني وجود هذه الخاصية وبشكل دائم.

سادسا- معامل الارتباط والانحدار

اختبار الفرضية

أولاً: اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضية البحث على الآتي:

" توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين التدقيق الداخلي والحد من المخاطر التشغيلية في المصارف المبحوثة".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر التدقيق الداخلي والحد من المخاطر التشغيلية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن التدقيق الداخلي كمتغير مستقل (X) و المخاطر التشغيلية (Y) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (٣) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارة الفرضية الأولى

معامل الانحدار	اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	التفسير
β_0	1.109	2.759	معنوية
β_1	0.586	4.859	معنوية
معامل الارتباط (R)	-0.619		
معامل التحديد (R^2)	0.383		
اختبار (F)	23.614		النموذج معنوي

$$Y = 1.109 + 0.586X_1$$

الجدول من اعداد الباحثين

ويمكن تفسير نتائج الجدول (١٢) كالآتي:

١ - أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط عكسي قوي بين التدقيق الداخلية كمتغير مستقل، والمخاطر التشغيلية كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (-0.619).

٢- بلغت قيمة معامل التحديد ($0,383$) وهذه القيمة تدل على أن التدقيق الداخلي كمتغير مستقل يؤثر ب ($38,3\%$) على المخاطر التشغيلية (المتغير التابع)

٣- نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار F 23.614 وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)

٤- ($0,109$) (β_0) متوسط التدقيق الداخلي عندما تكون المخاطر التشغيلية تساوي صفراً.

٥- ($0,586$) (β_1) وتعني زيادة التدقيق الداخلي وحدة واحدة ينقص من المخاطر التشغيلية ب 58.6%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية البحث الأولى والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي والمخاطر التشغيلية " قد تحققت.

المبحث الخامس

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

١. ان أهمية ورصانة الرقابة والتدقيق الداخلي في اي مصرف يقلل من المخاطر غير النظامية (التشغيلية).

٢. ان الاعتماد بنسبة كبيرة على اجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي ومتابعتها و تبني إجراءات رقابية تعمل على تصحيح أي انحراف وهو الأساس في تجنب المخاطر.

٣. ان ملاحظات المدقق الداخلي يجب ان تكون ذات ردود افعال ايجابية وتعاون كبير مع الاقسام الاخرى لتجنب الخطر التشغيلي.

٤. ان وجود نظام رقابة داخلية عبر اتباع مجموعة من الاجراءات الرقابية يساعد على تقليل وتجنب المخالفات والاختفاء القانونية.

٥. من الضروري ادراك الادارة المصرفية والمدققين الداخليين بأهمية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية والمصارف ومدى حاجتها لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها بالمخاطر .

ثانياً : المقترحات

١. ضرورة التأكد من أن الهدف من التدقيق الداخلي ، و التدقيق هو ، تقليل الأخطاء وتجنب المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف ، ولاسيما في ظل التحولات المالية والصدمات العالمية.

٢. يجب مراعاة أن تشمل مكونات انظمة التدقيق الداخلي في المصارف على مجموعة من الضوابط الرقابية يتم وضعها بشكل متكامل وما يؤكد بأن الأنشطة المصرفية وعملياتها يتم تنفيذها بغية تحقيق الأهداف والمعايير المستهدفة.

٣. من أجل مواجهة التطورات والمخاطر والظروف الراهنة، أصبح ضرورياً مراقبة مستويات الخطر التي تحيط بالعمل ، ووضع الإجراءات الرقابية المناسبة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه الاخطار.

٤. من الضروري فهم المخاطر المصرفية وأهميتها ، والتقويم الذاتي للمخاطر الذي يعتمد على إجراءات الرقابة القائمة وبما يساعد على الإلمام الكامل بالمخاطر ، وأنواعها ، وتحليلها ، وتقويمها.

٥. لضمان كفاءة نظام التدقيق الداخلي والتدقيق وتحقيق أهدافها من الضروري أن تشتمل على كفاءة نظام التدقيق الداخلي والتنظيم ، والضوابط العامة للأعمال وفعاليتها، أي الأخطار المهمة التي تواجه المصرف (مخاطر الائتمان، صرف العملات، الأرباح والعمليات).

قائمة المصادر

أولاً : الكتب

- ١- أحمد، محمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في المصارف التجارية (٢٠٠٩) ، ط١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان.
- ٢- الجبوسي ، محمد ، وجاد الله ، جميلة ، الادارة علم وتطبيق (٢٠٠٨) ، ط٣، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- ٣- الحسنه، رزق أبو زيد. (٢٠١٥). تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية :الإنطار النظري. عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع.
- ٤- حماد، طارق عبد العال ، التحليل الفني والأساسي للاوراق المالية (٢٠٠٦) ، ط١ ، الدار الجامعية ، الأردن.
- ٥- الخطيب، خالد راغب. (٢٠١٠). مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص. عمان ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- ٦- الذنيبات، علي عبد القادر. (٢٠١٠). تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق. الطبعة الثالثة ، عمان ، المؤلف.
- ٧- الذنيبات، علي عبد القادر، (٢٠٠١) "تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: دراسة نظرية وتطبيقية"، الطبعة الأولى، عمان: منشورات الجامعة الأردنية.
- ٨- الذنيبات، علي، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية :نظرية وتطبيق (٢٠١٠) ، ط١، المكتبة الوطنية ، الأردن، عمان.
- ٩- الرمحي، عبد الكريم على (٢٠٠٥) الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات. عمان، مطابع الدستور.

- ١٠- السبوع، سليمان سند. (٢٠١١). أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على أهداف الرقابة: حالة الشركات الصناعية الأردنية، دراسات: العلوم الإدارية، ٣٨ (١) ١٠٣-١١٧.
- ١١- سرايا، محمد السيد. (٢٠٠٧). أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري - المعايير والقواعد - مشاكل التطبيق العملي. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- ١٢- سلامة، مصطفى صالح. (٢٠١٠) مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية. الطبعة الأولى، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون.
- ١٣- السوافيري، فتحي، ومحمد، سمير، ومصطفى، محمود، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، (٢٠٠٢)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- ١٤- الشماع، خليل، مبادئ الإدارة (١٩٩١)، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد.
- ١٥- الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علمياً وعملاً (١٩٨٣)، المؤسسة الجامعية.
- ١٦- عبد الله، خالد أمين. (٢٠٠٢) علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية. الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- ١٧- عبد الله، خالد أمين. (٢٠٠٧) علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية. الطبعة الرابعة، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- ١٨- عثمان عبد الرزاق محمد، أصول التدقيق والتدقيق الداخلي (١٩٩٩)، ط١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- ١٩- العلاق، بشير، الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم (٢٠٠٨)، ط١، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- ٢٠- علي، عبد الوهاب وشحاته، شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة - في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال الواقع والمستقبل، الدار الجامعية - جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.
- ٢١- العمري وعطا، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين (٢٠١٢)، ط١، جامعة الملك سعود.
- ٢٢- القباني، ثناء، المراجعة (٢٠٠٧)، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر.

ثانياً : رسائل الماجستير والاطاريح : المصادر العربية:

- ١- اسعد، زيرفان عبد المحسن، الخيارات الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق - دراسة مقارنة مع دول الجوار (٢٠٠٥)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة دهوك.
- ٢- اسو كوردو احمد، موزكان ابراهيم حسن، دور عوامل البيئة الداخلية في تحسين أداء العاملين دراسة تحليلية آراء المديرين في منظمة إعادة التأهيل، والتعليم وصحة المجتمع، ٢٠١٩، (REACH. QALAAI ZANIST) رسالة ماجستير منشورة، قسم الإدارة، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة دهوك.
- ٣- النونو، كمال محمد سعيد كامل، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة (٢٠٠٩)، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة.
- ٤- رضوان، ايهاب ديب مصطفى، اثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (٢٠١٢)، رسالة ماجستير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة.

المصادر العربية المترجمة

- 1- Al-Nono, Kamal Muhammad Saeed Kamel, The extent to which the internal auditing standards are applied in Islamic banks operating in the Gaza Strip (2009), Department of Accounting and Finance, Faculty of Commerce, Islamic University - Gaza.
- 2- Asaad, Zirvan Abdel-Mohsen, Strategic Options for Foreign Direct Investment in Iraq - A Comparative Study with Neighboring Countries (2005), a master's thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics at the University of Duhok.
- 3- Aso Kurdo Ahmed, Mozkan Ibrahim Hassan, The Role of Internal Environment Factors in Improving Employees' Performance An Analytical Study of Managers' Opinions in Rehabilitation, Education and Community Health Organization, 2019, (REACH. QALAAI ZANIST) Published Master's Thesis, Department of Administration, College of Administration and Economics Dohuk University.
- 4- Radwan, Ihab Dib Mustafa, The Impact of Internal Auditing on Risk Management in the Light of International Auditing Standards (2012), a published master's thesis, Department of Accounting and Finance, Faculty of Commerce, Islamic University - Gaza.

المصادر الأجنبية:

- 1- Hassan, M. I., & Ahmed, A. K. (2020). A Proposal System Design for Evaluating Employees Performance in Qaladze Bank, Kurdistan Region of Iraq. *Journal of the University of Raparin*, 7(4), 470-486.
- 2- Jamal, S. (2021). The impact of online learning on students: Evidence from Lebanese French University- Erbil. *International Journal of Research in Business and Social Science* (2147- 4478), 10(3), 522-532.
- 3- Salim Saeed Mahmood, Sarwar Ahmad Hamad, Kamaran Jamal Hamad, & Aso Kurdo Ahmed. (2022). The Conformable Derivative Is Used to Solve a Fractional Differential Equation Analytically. *QALAAI ZANIST JOURNAL*, 7(1), 1050-1063.
- 4- Taban Kanabi Yaba, Aso Kurdo Ahmed, & Karzan Qader Hamad. (2022). COVID-19'S Impact on Brand, Campaigning and Marketing Creativity: A Social Marketing Theoretical Approach. *QALAAI ZANIST JOURNAL*, 6(4), 944-954.

ثالثاً : الدوريات

- ١- باعيس، محمود عمر ومصطفى، أبو المحاسن، دراسة حول مراجعة الأعمال كوظيفة حديثة من وظائف المراجعة الداخلية (١٩٩١)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ٢٨٢٨، ع ١.
- ٢- بكري، علي حجاج، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال (٢٠٠٥)، المجلة العلمية، الكلية التجارية - جامعة الأزهر.
- ٣- دهمش، نعيم، اين نحن من التدقيق الإداري (١٩٩٤)، مجلة المدقق، العدد ٢٣، عمان، الأردن.

استمارة الاستبيان

شكراً لإعطائكم من أوقاتكم الثمينة في ملئ الاستبانة التي بين ايديكم لبحثنا تحت عنوان : (دور نظام الرقابة والتدقيق الداخلي في تجنب المخاطر التشغيلية دراسة تطبيقية على عينة من عدد المصارف التجارية في محافظة دهوك) مساهمتكم ستكون لها الاثر الكبير في انضاج البحث الى المستوى المطلوب ارجوا تفضلكم باختيار الاجابة المناسبة لكل فقرة علما ان البيانات و المعلومات المدونة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. شاكرين تعاونكم معنا مع فائق الشكر والتقدير.

الباحثون...

- اولا : الجنس ☐ ذكر ☐ انثى
- ١ . المؤهل العلمي ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا
- ٢ . العمر: ☐ ٢٠ - ٣٠ ☐ ٣١ - ٤٠ ☐ ٤١ - ٥٠ ☐ اكثر من ٥٠
- ٣ . المسمى الوظيفي ☐ مسؤول خدمة العملاء ☐ مدقق داخلي ☐ رئيس قسم ☐ مراقب (مساعد مدير) ☐ مدير فرع ☐ اخرى

ثانيا : اجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي في تجنب المخاطر التشغيلية

ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	هنالك اعتماد كبير للمصرف علي عمليات الرقابة والتدقيق الداخلي					
٢	تحاول ادارة مصرف بتاهيل الموظفين ورفع قدراتهم في نطاق رقابة والتدقيق باستمرار					
٣	هنالك تنسيق بين قسمي ادارة مخاطر والتدقيق الداخلي من خلال تبادل معلومات وخصوصا حول مخاطر التشغيلية					
٤	ليس هنالك قدرة لإدارة مصرف علي التقليل من مخاطر التشغيلية اذا لم تستخدم اجراءات رقابة والتدقيق الداخلي					
٥	يعمل التدقيق علي تقييم احتمالية حصول التزوير أو الاحتيال					
٦	من اجل تقييم كفاية راس مال يعمل المدقق الداخلي علي التأكد الاجراءات الداخلية لقياس المخاطر					
٧	يعمل المدقق الداخلي علي قياس قوة المخاطر المقبولة من قبل ادارة					
٨	هنالك استجابة من وحدات المصرف لملاحظات المدقق الداخلي حول المخاطر التي يحتمل أن تتعرض لها					
٩	ان عملية تحديد المخالفات القانونية تتم من قبل الموظفين بالمساعدة المدقق الداخلي					
١٠	هنالك عملية لإعادة نظر في خطط التدقيق و الرقابة كل ستة (٦) اشهر					
١١	يعرف المدقق داخلي أبعاد المخاطر المصرفية و ضرورة تطوير أنظمة رقابة					